العرب
الجمعة 2021/08/13
السنة 44 العدد 12147

عُمان تشكل تحالفا للهيدروجين لتعزيز صناعة الطاقة النظيفة

مسقط – تزايد اهتمام سلطنة عمان بالهيدروجين الأخضر الذي ينتج عن طريق تحليل الماء إلى عنصرين باستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة، بشكل لافت أسوة بباقي دول الخليج باعتباره وقود المستقبل لتقليل انبعاثات الكربون التي تنجم عن الوقود الأحفوري.

وتجسيدا لذلك، شكلت مسقط تحالفا وطنيا للهيدروجين بهدف تأسيس صناعة لإنتاج ونقل واستخدام الوقود الذي تتطلع دول الخليج للاستثمار فيه بشكل متزايد لتلبية الطلب العالمي على الوقود النظيف.

ويأتي توسيع الحكومة طموحات برنامجها المتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر ضمن استراتيجية يقودها السلطان هيثم بن طارق والذي يسعى إلى وضع بصمته على كافة مظاهر النشاط الاقتصادي لتنويع مصادر دخل البلد.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن اتفاقية تأسيس تحالف وطني للهيدروجين يُعرف باسم "هاي فلاي" وقعت اليوم بمركز التدريب والتطوير بشركة تنمية نفط عُمان لإرساء مكانة راسخة للسلطنة على خارطة تطوير إنتاج الهيدروجين النظيف واستخدامه، الذي أسسته وزارة الطاقة والمعادن.

ووفق الوكالة، يتألف هذا التحالف من 13 مؤسسة رئيسة من القطاعين العام والخاص تشمل الهيئات الحكومية ومشغلي النفط والغاز والمؤسسات التعليمية والبحثية بالإضافة إلى الموانئ، التي ستعمل معًا على دعم وتسهيل إنتاج الهيدروجين النظيف ونقله والاستفادة منه محليًا وتصديره.

وسيعمل التحالف على تعزيز الهيدروجين النظيف من خلال العمل على الاستثمارات والتقنيات والسياسات والخبرات في جميع أنحاء سلسلة توريد الهيدروجين بأكملها، وسيدعم هذا أمن الطاقة الوطني، وجهود إزالة الكربون، وسيؤدي في آخر المطاف إلى الانتقال الناجح نحو الاقتصاد الأخضر.

وستتولى وزارة الطاقة والمعادن قيادة هذا التحالف، بتيسير من وحدة طاقات المستقبل بشركة تنمية نفط عُمان، ومع مشاركات من هيئة تنظيم الخدمات العامة وشركة تنمية نفط عُمان وشركة تنمية طاقة عُمان ومجموعة أوكيو.

وبالإضافة إلى تلك الكيانات ستنضم الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال وشركة بي.بي عُمان وشركة شل عُمان وشركة توتال إنرجيز عُمان وجامعة السلطان قابوس والجامعة الألمانية للتكنولوجيا وميناء صحار وميناء الدقم إلى هذا التحالف.

وكانت السلطنة أعلنت في مايو الماضي أن تحالفا يضم شركة النفط العمانية المملوكة للدولة أوكيو سيطور مشروعا يعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح قادرا على إنتاج الملايين من الأطنان من الهيدروجين الأخضر الخالي من الكربون سنويا.

سالم بن ناصر العوفي

الهدف من تأسيس «هاي فلاي» هو تنويع مزيج الطاقة

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى سالم بن ناصر العوفي، وكيل وزارة الطاقة والمعادن قوله إن "الهدف من تأسيس 'هاي فلاي' هو إنشاء تحالف وطني ودولي رائد بين الصناعة والحكومة والهيئات العامة للدفع قُدُمًا بتقنيات تطوير الهيدروجين النظيف واستخدامها بما ينسجم مع خطط تنويع الطاقة في رؤية عُمان 2040".

وأوضح أن السلطنة تحظى بسمعة عالمية باعتبارها مُنتجًا ومُصدّرًا راسخًا وموثوقًا للطاقة كما أنها على اتصال بمختلف أقطار العالم.

وأضاف أن "بلدنا يتبوأ مكانة جيدة نظرًا لمناخها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي وخبراتها في قيادة التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر".

وتعطي الضغوط المالية التي يعاني منها الاقتصاد العماني لمحة عن السيناريوهات المحتملة أمام الحكومة لترتيب الأولويات المتمثلة في اعتماد الآليات المناسبة للمواءمة بين أهداف موازنة 2021 وتحديات الوضع الراهن.

وعزّزت مسقط الشهر الماضي خطط التعاون الصناعي في مجال اقتصاد الهيدروجين عبر توقيع اتفاقية جديدة مع يونيبر الألمانية لتوسيع مشاريع هذا القطاع في منطقة الدقم، في ظل الرهان على مكافحة التغيّر المناخي ودعم استخراج الطاقة من المصادر المستدامة.

وبموجب الاتفاقية ستنضم يونيبر إلى فريق مشروع "هايبورت الدقم" الاستراتيجي لإنتاج الهيدروجين الأخضر لتوفير الخدمات الهندسية والتفاوض على عقد حصري لشراء الأمونيا الصديقة للبيئة.

يشكل الهيدروجين الأخضر قاطرة التحولات إلى الطاقة المراعية للبيئة، حيث تتزايد رهانات البلدان المتقدمة وأيضا في منطقة الخليج على الاستثمارات والمشاريع في هذا المجال لتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري مما يمهد لقلب خارطة الطاقة العالمية.

وتسعى دول الخليج المنتجة للنفط إلى تنويع اقتصاداتها من خلال إنشاء قطاعات وتحقيق إيرادات جديدة بما في ذلك إعطاء دفعة كبيرة لقطاع الطاقة المتجددة.

وفي حين تخطط حكومة أبوظبي لإنتاج وتصدير الهيدروجين كوقود، وتنفذ السعودية مشروعا للهيدروجين بقيمة خمسة مليارات دولار في منطقة أعمال نيوم للمشروعات عالية التقنية.

لكن الكويت سبقتها جميعا، فقد اتسعت طموحاتها في تسويق الوقود البيئي في الأسواق الدولية بعد أن أعلنت شركة البترول الوطنية في يونيو الماضي إتمام مشروع مصنع معالجة الغازات عالية الكبريت بمصفاة ميناء الأحمدي التابعة لها والذي سيعالج الغازات والمكثفات التي تنتجها شركة نفط الكويت من حقولها بغرب البلاد.

الأزمات الاقتصادية تدفع تركيا إلى توسيع المقايضة بالعملات الأخرى

أنقرة – تدفع الأزمات الاقتصادية المتفاقمة تركيا إلى مواصلة البحث عن حلول يائسة مثل تسريع البحث عن مقايضات تجارية بالعملات الأخرى، بعد الانهيار السريع لليرة في الفترة الأخيرة على وقع تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان.

ووسع البنك المركزي التركي الخميس المقايضة التجارية بالعملات مع كوريا الجنوبية بعد أن قام بخطوات سابقة شملت عملات الصين وروسيا وإيران وأوكرانيا.

وأعلن المركزي التركي في بيان أنه أبرم اتفاقية مقايضة العملات المحلية مع نظيره الكوري الجنوبي بقيمة 17.5 مليار ليرة (نحو ملياري دولار) مقابل 2.3 تريليون وون كوري جنوبي.

من جانبه قال البنك المركزي الكوري الجنوبي إن البلدين "وقعا على أول اتفاقية لتبادل العملات بينهما، التي يبلغ أجلها ثلاث سنوات في خطوة من شأنها تعزيز التبادل التجاري بين البلدين".

وتعتبر مقايضة العملات أداة للدفاع ضد الاضطرابات المالية من خلال السماح لدولة تواجه أزمة سيولة باقتراض الأموال من دول أخرى بعملتها الخاصة.

وتقود الصين سياسة اعتماد التبادل بالعملات المحلية في تبادلاتها التجارية مع الكثير من الدول في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وبعض دول أوروبا الشرقية.

وكان أردوغان قد قال قبل أشهر إن بلاده تستعد "لاستخدام العملات المحلية في تجارتنا مع الصين وروسيا وإيران وأوكرانيا وغيرها من الدول التي لدينا تبادل تجاري كبير معها". وأكد حينها أن أنقرة "مستعدة لتأسيس نفس النظام مع الدول الأوروبية إذا كانت تريد الخروج من قبضة الدولار".

وانتشرت التوقعات خلال الفترة الماضية بأن تركيا، التي تسعى للحصول على الأموال التي ستساعدها في التعامل مع تفشي وباء كورونا وتعزيز احتياطاتها من العملات الأجنبية المتضائلة، ستؤمن صفقات تبادل عملات من الخارج، مما يخفف الضغط على قيمة الليرة المتراجعة.

لكن المحللين استبعدوا أن يخفف ذلك من أزمات تركيا المتفاقمة، لأن تلك الأزمات مرتبطة بسياسات أردوغان التي قوضت استقلالية مؤسسات الدولة وخاصة البنك المركزي واعتماد توجهات تتعارض مع القواعد الاقتصادية الراسخة.

ويؤكد هؤلاء أن اعتماد التبادل التجاري بالعملات المحلية للدول يمكن أن تكون له نتائج إيجابية لكنها لن تخفف الأزمات الخانقة للاقتصاد التركي الذي يعاني من انهيار ثقة المستثمرين بسيادة القانون، ما أدى إلى نزوح عشرات الشركات العالمية الكبرى من البلاد.

ويأتي الإعلان عن الخطوة قبل وقت وجيز من إعلان المركزي التركي، عقب اجتماع عقدته لجنة السياسة النقدية للبنك برئاسة محافظه شهاب قاوجي أوغلو بالعاصمة أنقرة، إبقاء معدل الفائدة عند 19 في المئة على عمليات إعادة الشراء "الريبو" لمدة أسبوع.

وتعاني تركيا من تبعات سياسات تحفيز النمو بأي ثمن، والتي أسهمت في ارتفاع التضخم إلى 18.5 في المئة، ومن المرجح أن يتم تجاوز تلك النسبة في ما تبقى من العام بعد أن تضاعفت خسائر الليرة لتبلغ أكثر من 40 في المئة منذ بداية العام.

ويقول محللون إن هذا الوضع سيعرقل على الأرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي يعاني من عدة صدمات رغم مكابرة المسؤولين، وعلى رأسهم أردوغان، بأنه يتعافى.

وذكر المركزي أن انتعاش الطلب العالمي والاتجاه التصاعدي في أسعار السلع والقيود المفروضة على العرض في بعض القطاعات وزيادة تكاليف النقل، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجين والمستهلكين على النطاق الدولي.

ولا تزال آثار ارتفاع التضخم العالمي وتوقعات التضخم على الأسواق المالية الدولية محافظةً على أهميتها. كما أن الظروف المناخية التي تعيشها البلدان المصدرة للسلع الزراعية الرئيسية أثرت سلبا على أسعار الغذاء العالمية.

ورغم أن أسعار الاستهلاك في تركيا ارتفعت خلال الأشهر الماضية بشكل غير متوقع إلى 17.5 في المئة، إلا أن المركزي لم يقدم أي مؤشر واضح على أن التيسير النقدي متوقع في الفترة المقبلة.

محولات لإقصاء الدولار من التعاملات

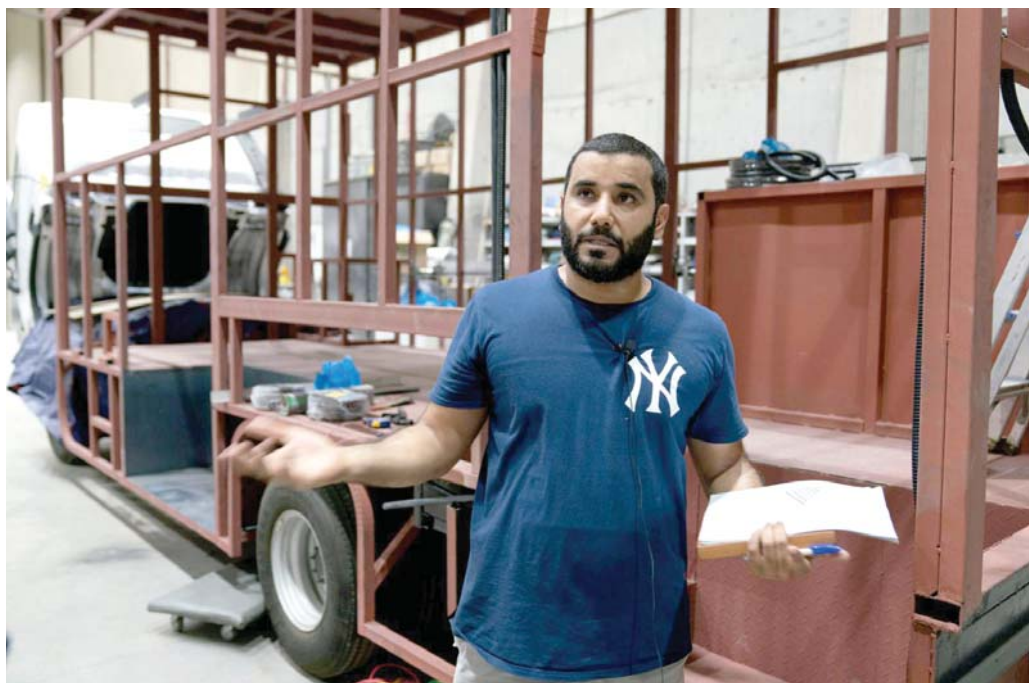

لا حلول للإفلات من الأزمة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تكافح من أجل البقاء

أصحاب المشاريع في ورطة خسائر الجائحة

تواجه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت شبح الانهيار بعد أن ألحقت بها جائحة كورونا ضررا بالغا ولم تقدر حتى السلطات على مساعدتها، وهو ما قد يوجه ضربة شديدة لقطاع يشكل ركيزة في مساعي البلاد لإعادة صياغة اقتصادها التقليدي المعتمد على النفط.

الكويت – وجد الكثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت أنفسهم في ورطة بعدما توقفت أعمالهم بسبب قيود الإغلاق، مما دفع المحللين إلى ترجيح دخولهم في أزمة عميقة بسبب تراكم الديون.

وطوال العقد الماضي شجعت الحكومة، التي تنفق أكثر من نصف ميزانيتها السنوية على رواتب الكويتيين الذين يعمل أغلبهم في وظائف حكومية، مواطنيها على إقامة مشاريعهم الخاصة في محاولة منها لخلق قطاع خاص قوي بالبلاد.

وكان الهدف هو تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة، وتقليل الاعتماد على العمال الوافدين الذين يشكلون معظم السكان، وكذلك مساعدة الكويت على تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط الذي يوفر 90 في المئة من إيرادات الدولة، ولكنه يبقى غير مستقر بشكل متزايد في عالم يبتعد عن الوقود الأحفوري.

واليوم تبدو كل الجهود التي تم بذلها طوال العقد الماضي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تضمنت إنفاق نحو 500 مليون دولار من التمويل الحكومي على هذه الشركات، عرضة للضياع بسبب جائحة كورونا، وفقا للعديد من خبراء هذا القطاع.

> 30
> ألف شركة صغيرة ومتوسطة تعمل باحتياطات نقدية محدودة وفق شركة المركز المالي الكويتية

وقالت شركة المركز المالي الكويتية إن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح عددها بين 25 و30 ألف شركة كانت تعمل باحتياطيات نقدية محدودة، وحين تفشى الوباء تأثر جزء كبير من القطاع لأنه لم يكن مستعدا للتعامل مع توقف العمليات الناتج عن الإغلاق الذي يهدف إلى تطويق الوباء.

ويرى مسؤولون في القطاع ومحللون أن الأزمة تهدد أيضا برفع معدلات البطالة في ظل تسريح العمالة، على الأخص الكويتية، من المشاريع التي تعاني من مصاعب مما سيؤدي إلى إجهاض مساعي الحكومة لإحلال المواطنين محل العمالة الوافدة في الكثير من الوظائف التي يعتمد عليها الاقتصاد بالقطاع الخاص.

ويتركز الجزء الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم بنحو 11.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة الإجمالية، في تجارة الجملة والتجزئة والضيافة والأغذية والمشروبات، فضلا عن قطاعي البناء والصناعة.

ويقول محمد البلوشي (36 عاما)، مالك أحد المشاريع الصغيرة المتخصصة في البناء الذكي وتجهيز عربات الطعام، لرويترز إنه تكبد خسائر فادحة خلال الوباء واضطر إلى تسريح معظم موظفيه.

وذكر أن المشروع كلفه 800 ألف دينار (2.66 مليون دولار)، نصفها تمويل ذاتي ونصفها الآخر تمويل من الصندوق الكويتي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مهدد الآن جراء رفع العديد من الدعاوى القضائية بحقه، بسبب عدم قدرته على سداد الالتزامات المالية لمشروعه الذي بدأ منذ أربع سنوات.

وقال البلوشي خلال مقابلة في مصنعه المتعثر متصفحا الرسائل النصية التي تصل إلى هاتفه المحمول من الجهات القضائية بشأن القضايا المرفوعة ضده "نطالب بوقف الأحكام القضائية.. عليَّ قضايا... قضايا كبيرة.. اليوم أنا خسران 800 ألف دينار كويتي.. ليس هناك مساعدات من الحكومة، وليس هناك مساعدات من مجلس الأمة".

واضطر البلوشي إلى تسريح الغالبية العظمى من 60 عاملا كان يوظفهم قبل الجائحة، لكنه قال "لن أستسلم... سوف تُفرج".

والبلوشي واحد من أصحاب المشاريع الذين وجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان، بسبب فرض إجراءات الإغلاق وحظر التجول ضمن قيود لمكافحة فايروس كورونا، في الوقت الذي كانوا مطالبين فيه بسداد رواتب الموظفين وإيجارات العقارات ومستحقات الموردين، وغيرها من الالتزامات التي لم يقدر الكثير منهم على الوفاء بها.

وتعرضت الكويت، مثل غيرها من الدول المصدرة للنفط في المنطقة، لصدمة مزدوجة من انخفاض أسعار النفط ووباء كوفيد – 19، مما أدى إلى انكماش اقتصادها بنسبة ثمانية في المئة العام الماضي.

وواجهت البلاد العام الماضي أزمة سيولة مالية، تفاقمت بسبب الخلاف المستمر بين الحكومات والبرلمانات المتعاقبة، لاسيما بشأن مشروع قانون الدين العام الذي سيسمح للحكومة بالاقتراض من الخارج.

ورغم أن ارتفاع أسعار النفط في الأشهر الأخيرة ساهم في التخفيف من حدة الأزمة لكنها لا تزال قائمة وعرضة للتكرار حال انخفاض أسعار النفط مستقبلا.

وأقر البرلمان قانونا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مارس الماضي، لكن أرباب الأعمال ومصدرا حكوميا قالوا إن القانون تأخر كثيرا.

ويتيح القانون للمتضررين من الوباء من أصحاب المشاريع الحصول على تمويل يصل إلى 250 ألف دينار (830.7 ألف دولار) تضمن الحكومة 80 في المئة منه.

لكنّ الكثيرين يشكون من الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك للحصول على التمويل طبقا للقانون، ومن بينها إثبات الكفاءة التشغيلية للمشاريع التي توقف بعضها منذ أكثر من عام.

وقال مسؤول حكومي، طلب عدم نشر اسمه، لرويترز إن ثمة عزوفا من أرباب المشاريع عن الاستفادة من القانون لأسباب عدة أهمها أن التمويل يُقدم كقرض وليس كتعويض مالي عن الأضرار.

كما أن الحكومة تضمن 80 في المئة من التمويل فقط وليس المبلغ بالكامل، بالإضافة إلى أن فترة السداد محدودة ولا تتجاوز خمس سنوات، وتؤدي إلى زيادة الالتزامات الشهرية، ما قد يعني المزيد من التعثر.

وذكر المصدر الحكومي أيضا أن القانون يقصر استخدام التمويل على تغطية العجز في النفقات التشغيلية التعاقدية مثل الرواتب والإيجارات والالتزامات الأخرى لكنه لا يسمح بغير ذلك مثل استثمار جزء من المبلغ.

عبدالعزيز المبارك

استمرار هذا الوضع سوف ينهي أعمال مشاريعنا بالكامل

وقال محمد عدنان المسلم، مدير ومؤسس حاضنة أعمال، إن "أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليسوا بحاجة إلى قروض وإنما إلى تعويضات". وأضاف "القروض أهلكت الناس. الناس يريدون تعويضا عن فترة الجائحة، وهذا منصوص عليه في الدستور".

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية التقط أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض أنفاسهم، إذ دخلت التعديلات التي أقرها البرلمان في سبتمبر الماضي على قانون الإفلاس حيز التنفيذ في الخامس والعشرين من يوليو، ما يعني إلغاء أحقية الجهات الدائنة في إجراء ضبط وإحضار بحق المدينين في دين مدني.

وقال فواز خالد الخطيب، الأستاذ المساعد في كلية القانون الكويتية العالمية، إن "أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من بين المستفيدين من نفاذ هذا القانون الذي يمنع صدور أوامر حبس ضد المدينين".

لكن الخطيب يرى أن ثمة مخاطر قائمة، حيث يمكن اتخاذ إجراءات للحجز في حق شركاتهم وفي حقهم عبر التحفظ على الحسابات المصرفية والمنقولات والسيارات والعقار ومنع السفر، فضلا عن إمكانية إشهار الإفلاس.

وقال عبدالعزيز المبارك رئيس الاتحاد الكويتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إن "8600 من أصحاب المشاريع البالغ عددهم 15 ألفا يتحولون حاليا من العمل بالقطاع الخاص إلى الحكومي نتيجة غياب الدعم لهذا القطاع".

وأوضح أن أرباب الأعمال استبشروا خيرا بقانون الضمان المالي الذي جاء بعد نحو سنة من الأزمة، وكان من المفترض أن يخرج قبل ذلك "ثم تفاجأنا بأنّ لا أحد يلبي شروط القانون".

لكن المبارك الذي يملك شركة لتجارة الملابس الجاهزة حذر من أن استمرار هذا الوضع "سوف ينهي القطاع كله... ونحن نستشعر الخطر من هذه الناحية".